معاداة العلمية والنزعة الذكورية لدى الإسلام السياسي في العراق عن شيطنة مفهوم "الجندر" كوسيلة للتعبئة السياسية

طى نلىك مىن ابتىزاز وتخويىف وتحفيز لمشاعر الذنب وإهانية للعقبول وازدراءً للمعرفة العلمية. ولمواجهة هذه التعمية المتعمدة الت وموابعها مساعة المسية المستعدة والابتزاز يمارسها هذا الخلط المفاهيمي والابتزاز الأخلاقي، يجـدر الاستعانية بخيبارات تحليلية واقعية أساسية عديدة تتيح تفكيك وتفسير أسباب الحملة الحالية، من بينها ما سأطرحه من رؤية متعددة المقاربات،

من المنظـور السياسـي يمكن تغسير هذه لحلحملـة بكونها "تعبئـة سياسيـة" -Po litical Mobilization تمارسها مراكـز قوى إسلامويية – من داخيل المنظومية الحاكمة ومن حو اشيها- تعاني من إفلاس أيديولوجي متعاظم بعد عقدين من الفشل السياسي الشامل. فلجأت – من بين أساليب أخرى- إلى ما يسمى بـ سياسات او تسييس الأخلاق" Politicization of Morality لإسعاف هيمنتها الثقافية المتهالكة، بمواجهة هيمنية ثقافية مجتمعية مية تتبنى النزعتين العدالوية و الوطنياتية في إطار احتجاجّي فاعل أو في إطار استيائي صامت على حد سواء. سواء. وهذا التسييس يتطلب بالضرورة اصطناء فضايا ثانوية ساخنة تمس الحساسية الأخلاقية في المحتمع، ضمين تكنيك حرف الأنظار عن القضايا الأساسية المتفاقمة (الفقر، والحرمان، والبطالة، والفساد التريليوني، وانتشار المخدرات، واستباحة السيادة الوطنية، وتدهور الصحة والتعليم ه بقبة الخدمات).

وإن قضايا تمسى المخيال الج وران علية على المجتمع (كالمثلية والشذوذ وتغيير الهوية الجنسية) تصبح قضايا "ناجحة" للاستثمار السياسي عبر ممارسة التجهيل بخلطها التدليسي بمفاهيم تحررية بديهية أخرى (كالنوع الاجتماعي، والمساواة، وحرية التعبير، وحقوق المرأة)، ميد سياسي وحتى انتخابي مع . نحقيق تح قرب موعبد انتخابات محالس المحافظات، د أي احتمالات إصلاحية معارضة، وسعيا لمراكسة رأسمال "أخلاقي" – ولو وسعيا لمراكسة رأسمال "أخلاقي" – ولو مؤقت- لترميم شرعية سياسية متداعية. فلإنجاح هذه التعبئية كان لإبد من صناعة أيديولوجية لـ"عدو" مدني تُنسب له الأثام والموبقات والأفكار الهدامية من شِندوذٍ وانحلال والحاد، والتي لن "يقاومها" فكرياً وإجرائيـا إلا فرسـان "الفضيلـة" من قوى الإسلام السياسي "الحامية" لقيم المجتمع؛

معاداة العلمية ووهم المعرفة لحظر مفهوم الجندر). وهُم في ذلك ينكرون أما المنظور النفسي فإنه يتداخل بالمنظور

السياسي ليفحص البنية العقلية لمروجي هـذه الحملية المفتعلية، وهـم متأسلمين ساسياً في هوياتهم الفكرية وسلطويين في ارتداطاًتهم النفعية. فبإذا أه ساً ذكرناه عن نزعتهام القصدياة المنهجة للتعبئة السياسية عبر تسييس الأخلاقيات، فـان أول مـاً يمكـن تحديـده سيكولوجيـاً هذا هـو "نزعتهم العقلية المعاديـة للعلمية" Àntiscientific بل إنكارهم وتسخيفُهم للحقائـق الإمبريقيـة، إذ يمارسون اختزالا عقليـاً سطحيـاً شديـداً لقضيـة فلسفيـة وعلمية بالغة التعقيد والتشابك (أي جدلية تحديد خصائصى النساء و الرجـال بتأثير موروثاتهم البيولوجية المتفاعلة ببيئاته الاجتماعية). فيتجاهلون التراث المعرفي الاجتماعية). فيتجاهلون التراكم العلمي البشري عبر قرُّون طويلة، ويذهبون إلى اقتبلاع نصوص دبينية منتقاة مين سياقها، وإعادة تأويلها بأسلوب تجيزي يتس مع معتقداتهم القائمة سلفاً على التمييز اللاعقسلاني بين المرأة والرجل. وهم في نلك يكرسبون التحجسر الدوغماتسى فى أبنيتهم العقلية، إذ يستسهلون اعتماد المطلقيات

المعقية، إو يتشميه ول اعتداد المعليات المبسطة دون عناء بحثي أو تحليلي متعمق، إلى جانب تسفيههم للجدليات المركبة بما تتطلبه من صبر معرفي وروح نقديـة. وتشكل هـذه النزعـات التسطيحية والاحتزاليية والانغلاقيية ميكانزميا دفاعيا تعويضب يستقوون به لاشعوريا على عقد الجهل المعرفي المستوطنة في أعماقهم. فأنكروا المعنى الأصلـي والثابت لمفهـوم "الجندر" (رغم رسوخه في وثائق والتزامات واتفاقيات الدولة العراقية الحالبة نفسها) بكونه فكرة/ بديهبة ثقافية محايدة، حِققت إجماعاً حقوقياً وسياسيا واحتماعياً وأكاديمياً عبر الثقافات والأمم، لا تهتم بالخلَّفية البيولوجية للناس بل تهتم ساساً بدراسة خصائص النساء والرجال، البنات والأو لاد، التي يتم تشييدها اجتماعياً (حسب تعريف منظمة الصحة العالمية المستنبد إلى خلاصية العليوم الاحتماعية)، عن نشوء حركات جندرية سعت . м. н لإعبادة بذباء المنظومة الحقوقتية للحنسين

الطبيعية بين الجنسيين جد تجويل الرحال

إلى نساء وبالعكس، ما يعني مناهضة

لين و الإرادة الإلهبية (حسب المروحين

على أسس التكافيو والإنصاف. ولم يكتفوا بإنكار هذا المعنى، بل حرّفوه تدليسياً في حملتهم إلى مفهوم جنسى هدمي للمجتمع يتسلب بالتلبية الجنسية والشنوذ الجنسي الجهل المعرفي المستوطنة فيهم. والاغتصباب الجنسي والانحراف الجن والتحول الجنسي واللواط والسحاق وممارسة الجنس مع الحيوانات، أي قولهم إن الجدر "يبشّر" بتنويب الفروق

بيولوجيساً لإنتاج ورثته المنتسبين الىدمه حسب. وبالتدريج، وبالاتكاء على أساس متين وفرته الايديولوجيات إلمرتبطة نفعياً ــح طبقات الكهنة و الحكَّام، أسن هـذه القدمية الاقتصادية-الاحتماعية الى شدة البينية المستعمية المستعمة المستعمدة المستعمدة المستعمة المستعمة المستعمة المستعمة المستعمة المستعمة المست المستعمة الم ر اسخة لدى فثأت و اسعة من الحنسين على صد سواء، أساسها دونية المرأة وتبعيتها مقابل تفوق الرجىل وسيادتيه. والحملية الحالية المناهضة للجندر تعدّ وأحدة من الأمثلية على كيفية بروز الثقافية الذكورية الكامنــة بتأتَّـير إطار نفسـي سياسي محفز

أخيراً، يجـدر التوضيح أن الرواج الجزئي الذي حققتـه هذه الحملة، وضعف الحملات

المدنسة والثقافسة المضبادة لهباء لإيغسُر كله بما وردقبل قليل من تحليل ونفسي وثقافي. فأحد التفسيرات الإضافية يتمشل في أن "الجندر" يعد مصطلحاً غامضاً وغير مألوف وغير محدد الدلالة لىدى فئـات اجتماعيـة عراقيـة و اسعة (بما فيهاً نخب مثقفة و أكاديمية) يسهل تزييف وعيها حينما يتم ربط أي مصطلح مجهول المعنى في أذهانها بالمحرمات الجنسية السائدة. وهذا ما يسمى بتكنيك بناء "الارتباطات الوهمية" -Illusory Cor relations، إذ لطَّابًا عملت أيديوً لو حيات إسلاموية في مراحل سياسية مرت بها، على تأسيس ارتباطات إيهامية في أذهان جمهورها بين مفاهيم تقليدية كالديمقر اطبة والليبر الية والعلمانية مثلا وبين الانحلال والفسق وحتى الكفر والإلحاد. كما تبرز هنا ظاهرة نفسية ثقافية

. تتصبل بمبدى جبودة التعليم في المجتمع، والاتجاهات التحررية والمحافظة في وأنظمة المعتقدات المفتوحة والمغلقة، وقدرة الناس على التفكير التجريدي والتعددي، مي ظاهرة "العجز عن الاستيعاب" -In ability to Comprehend. فقد لوحظ أن الكثيريين ممين أيدوا الحملية المناهضة للحضدر لم ينطلقو امن نو ايا دينية تعصيبة أو نزعـة نكوريـة مستوطنـة، بـل كانـوا عاجزين حقاً عن فهم و استبعاب محتوى مفهبوم الجنبدر البذي باتبوا يسمعبون به للمرة الأولى مؤخراً، وهذا العجيز سببه الرؤيبة المغلقية الحاكمة لعقولهم في أن كل فصائص المرأة أو الرجل إنما تنبع من هويتهما السرمدية الكامنة فبهما –غيبيا الولادة، لا من تفاعل عو امل البيولوجيا بعواميل البنئية الاجتماعيية ضمين نسبية الزمان والمكان. وبمعنى أوضبع، إنهم لا يستطيعون الفرار عقلياً من أنْسوذج الثنائية المطلقة (أدوار محددة سلفاً للمرأة

في مقابل أدو ار محددة سلفاً للرجل)، ولذلك لا يمكنهم تخيل أن ما يتسم ويقوم به لنساء والرجال في هذا العالم إنما هو نتاج حدلى لتفاعل كل عوامل الطبيعة والمحتمع عبر التاريخ، فذهبوا إلى تأييد مناهضة الجندر بتأثير قصورهم الإدراكي/ الاستيعابي لا بتأثير الاقتناع واليقين، ما دام مروجـو الحملـة يطلقون أفـكاراً حديةٍ سانجلة تستهوي الناس وتبتزهم أخلاقيا في الوقت نفس

. باف إلى ذلبك إن عواميل الضغيط الاجتماعي في أوضاع الاضطراب سياسى والأبتراز الدينى والفساد لتعلّيمي والأكاديمي -كالتّي في العراق ليـوم-، تـؤدي دوراً تأثيريـاً في الأضراد والجماعات يدفعهم إلى معاداة التفكير الموضوعي بالإنصياع للأفنكار التجهيلية السائدة، تحنباً لنبذ القطيع لهم أو يحثا عن المقبولية و "الصوابية". وتشتدعوامل لضغط الاجتماعي بشبكل خاصن حينما يعمل هذا النوع من الحملات على تخويف الناس من أن ثمة "خطراً" جسيماً يهدد هويتهم الدينية مصىدره تنظيمات سرية سات إلحاديـة خفيـة، مـا يدفعهـم او مؤسس إلى الذأي أكثر عن الأدلة العلمية والتمسك يتفسيرات سطحية مختزلة توفر لهم تفسيرات سطحية مختزلة توفر لهم أمانا" نفسياً جمعياً، فيصبح الاعتقاد بنظرية المؤامرة واحداً من أهم الميكانزمات لدفاعسة الراسخية والمنتصة للأوهبام . الاجتماعية.

ما حققته هـذه الحملة إنهـا أهاذ الدولـة العراقيـة دولياً، وطعنـت في البديهيات العالمية المُشتركة، وابتـزت المشاعب الدينيية للناسري واستغفلت متناصر النيب المناس، واستعمال عقولهم، وأهانت حقهم في فهم الحقائق، وروجت لازدراء المساواة الاجتماعية بربطها تدليسياً بممارسات جنسية فردية، ومارست الشيطنة والتحريض غوغائياً ضىد المدافعين عن حقوق المرأة وقيم المساواة.

ه كل ذُلبك لا يحجب الشمس بغر بال. فالنوع الإجتِماعي (الجنبِدر) كان وسيبقى مفهوماً ماثـلًا لا مصطنعـاً، يشـبر إلى مـا يكتسبه الرجل والمرأة من أدوار وخصائص يتأثير البيئية الثقافية بأبعادها المتعددة والمتشابكة، أي بتأثير التنميط الاجتماعي الحتمى الذي تمارسه الحضارة حيال الجنسيِّن، دونَّ أن يَلغي ذليك الخُصائص لطبيعية التي يولدان بها. وإن فهمنا المحدد ، سيزودنا و الدقييق لمعنى النوع الاجتماعي، سيز دوماً بطاقة الأمل لاكتشاف الطرائق الد وخوض النضالات المستنبيرة لإصبلاح يطات الاجتماعيية الجائرة بما يعيد الكرامـة الإنسانيـة للجنسـين الخالديـن: المرأة والرجل.

قانون تنظيم العمل الحزبي عماد الديمقراطية

دعسا أكاديميون وناشطون عراقيون إلى ضرورة تطبيس قانون تنظيسم الأحيزاب السياسيسة قبيل حراء انتخابات محالس المحافظيات نهابية العام الحالى،وأشباروا لأهمية تأطير عمل النظام الديمقر أطبي من خلال تفعيل تطبيق قانون الأحرزاب، الذي يحدد ألية عملها وحدود صلاحياتها وطرق تمويلها، فيما حيذروا مين أثار ومخاطر خروقات الأحراب المتنفذه على الاستقرار السياسي والمجتمعي، فعدم تطبيق القانون على تلك الأحزاب يتيح لها هامشا كبيرا سن الحركة في ارتكاب المزيد من الخروقات لبنود

الدستور واطر العمل الديمقراطي. لا معنى لانتضاب وعملية اقتراع دون أن تكون مُساك ضوابط وأليات شفافية وديمقراطية ترافق مثل هذه الإجراءات. والانتخابات الحرة والنزيهة مستحدلية إذا كانت عملية حشيد المصوتين تجرى بناءً على رغُبة من يملكون السلطة والمال، وتتشكل وفيق استراتيجيات تكون حكرا لهم ولمؤازريهم، وتبعد كليا أو جزئيا قوانين وتشريعات هي من صلب العملية الديمقراطية. وأن أفضل سبيل للحفاظ على سير العملية الانتخابية هو وضعها في أطرهبا القانونية، استنادا للدستـور وأعراف لعمليسة الديمقر اطيسة وقو انينها، وكذلسك اعتماد لنماذج العالمية المثلى لإدارتها.

ان الاختلال يطييعية العملية الانتخابيية وحرفها ون، وصدر بسبيعة المسية ، وسعينية وعربها لا يشكل سوى مظاهر زائفة لمومل الوقائع والتشكيلات الإدارية والسياسية التي تسفر عنها. ودائما ما تتحمل الهيئات التشريعية المسؤولية المباشيرة عين وضيع الأطير الكافلة لجعيل عملية الانتضاب بعيدة عن توصيف التزوير أو مخالفة القوانين، وعلى أن تكون الضوابط التي تضعها السلطة التشريعية صامنة لتحاشي عمليات الغبن والإجحاف بحق الناخب و أيضا بحق الأحزاب أو لقو ائم المشاركة.

أظهرت الانتخابات السابقة للبرلمان ومحالس المحافظات جبزرا واضحا في أعداد الناخبين، وهذا الأمر يختلف قطعا عن ما يماثله في الأنظمة الديمقراطية الثابتية المعايمير وسنن القوانمين. ومثّل هذا يَؤشر لما هو سلوكَ غَير طبيعي إن حدَّتُ في بلد يقدم للجميع كافة الضمانات القانونية، ويفتح أمامهم مختلف الخيارات ومنها الحق فى

المشاركة بعملية التصويت من عدمها. ولكنه في حال العراق وبعد الخبروج من الحكم الشمولي والتوجبه لتأسيس الدولية على وفيق شيروط وسوبت مستيتن سوت مصي وسي سروت مثلماً يعلنَّ، فأن الأمر يبدو وكأنَّه عزوف مقرر سلفا، ويؤشر لنقص حاد في الشعور بالواجب المدني والاجتماعي الوطني، وعدم اكتراث الناس بالنتائيج المتحققة، وهذا ناجم عن الاعتقاد بأن النتائيج المتأتبية مين الانتخابيات سيوف لا تغير شيئًا في مجرى حياتِهم اليومية، بل العكس سوف تجلب لهم ما هيو أسبوء مما هيم عليه، وإن كان هناك ما يؤكد مسؤولية الكثير من الناخبين في عدم المشاركة، عبر عدم ذهابهم لتجديد سجلاتهم والتأكد من مراكز التصويت. فقد شاركت مفوضية الانتخابات (المستقلمة ؛ !) و أليات الاقبتراع التي اعتمدتها في إحدداث نلبك القصبور والجبرر في أعداد المقترعين. حيث لم تأخذ إجراءاتها الإهتمام الجدى للوقائع والمتغيرات التى أحدثتها العمليات الإرهابيية والتطهير العرقسي والطائفي والانتقال داخيل مخدميات النازحيين والمهجريين والهجيرة من الريب إلى الدن، وأيضا ما كان من الأفعال السياسية التي خدشت وقائعها العملية برمتها وطعنيت بمألاتها، وميا كانيت عمليات تسحييل الأسماء وتوزيعها على مراكر التصويت لتكون تصويب للأخطاء بل كانت سببا في حرمان الألاف من حق المشاركة.

ومع اقتراب عمليات انتخابات مجالس المحافظات الْقَرَرة نْهَايَة هـذا العام. فقد دعت المفوضية العليا للانتخابات، جميع الناخيين إلى تسجيل بياناتهم وتحديثها بأسرع وقت ممكن، وأشارت لعدد الناخبين الذين يحق لهم المشاركة في الانتخابات الخاصية بمجالس المحافظات وهم 27 مليون الخاصة بمجالس المحافظات وهم 27 مليون ناخب. وعلى أن تكون طريقة الاقتراع بايومترية مع وجود مليون و 500 أليف بطاقة بايومترية من انتخابات عام 2021 مع اس عمليات النقل والتغيير والإضافة والحذف في هذا المحال

عملية فبرز الأصوات وإعادة الفبرز وكذلك دراسا الاعتراضات التي قدمتها بعض القوائم والأحزاب في الانتخابات الماضية إن كانت برلمانية أو خاصة مي ريستي من المحافظات، قيد ساعيدت عليي تقويض

ليس فقط ثقية الناس بنزاهية الانتخابات كوقائع ونتائج، وإنما أكدت للبعض من الأحراب والقوائم لتي شاركت في العملية، إن ما جرى كان يتناقض بحدة مع أطر الديمقراطية ومحاولات بناء الدولة الحديثية ذات طبيعية الحكيم المبني على أسسى العدالة وسلطة القانون. وإن مفوضية الإنتخابات رغم الإدعاء باستقلاليتها لإزالت الشكوك تطاردها وتوسمها بالتبعية للأحراب المتنفذة بالسلطة و وكانت أليات الإجراءات التبي اتخذتها قد سببت لبعض القوائم خسارات ليست بالهينة، وحجبت ب نظام التصويت و الفرز أصبوات عنها حس ناخبيها، بعد أن دفعت الطعون السلطة التشريعية ومىن ثم المفوضيية نحو خيار سانيت ليغو، وجاء س معايير وضعت بعجالة و أساءت للعملية الديمقر اطية برمتها. فى جميع عمليات الانتخابات الت

العراق بعد سقوط البعث كانت الإجراء للتجريب والمقاربات مع انعدام الخبرة المترافقة بالصبراء المتدات بالصراع المتواتير للرغبات والأطماع. فكانت السمية الغالبة فيها بناء أليبات وإجراءات التهيئة للانتخابات وفي كل مرة، تأتي وفق محاكاة لذات الطرق المعتمدة والتي تكرس التسليط لمجموعة من الأصراب النافذة، فبين خيار القائمة المغلقة والقائمة المفتوحة أو المزاوجة بينهما، أو الأخذ بقواعد نظام التصويت والفرز على طريقة سانت

ليغو . ترتفع وتيرة المقارنات و التفاضل في الد عن الامتيازات وكسب السباق مع تليك الطريقة أو غيرها، دون النظر لأهمية إنجاح العملية الديمقر اطبية ذاتهيا بالألبيات والأطير الحضارية المعتمدة في بليدان العيالم الديمقراطي. لند أنفسنا أمام ابتكارات معقدة وبعيدة عن الدراية و الحكمية ولتقتصر على صبراع الإرادات والغلبة. لكسب القوة العددية لكسر شوكة الأخر.

في كلُّ من قريحاه إن المفه ضَّبية تحاهر: العقيات الت هر فجأة أثناء وبعد الانتخابات ولكننا نجدها في النهاية ترضح لإشتر اطات مر اكبر القوى أو ساً يسمى بالقادة الكبار. ومع إن مثل هذه الأمور كانبت ومازالت تمسس حقوق الناسس وتوضع فى دائرة الطعون والتخوين. فأن الأصراب المتنفذة تبدو غير معنية بتغير قواعد سلوكها و إكساب العملية الانتخابية نمونجها الديمقراطي الأمثل والذي يستحقه الإنسان العراقي بعد كل الذي حرى له.

سا من أحسد يدعسي أن العمليسات الانتخاب تجري في أنحاءً مختلفة في العالم تبلغ حالً الكمال. فيعض وقائعها يمكن أن يشوه أو يحور إرضاءً لقوى حزبية بذاتها أو جراء عوارض بين سياسية أو اقتصادية، ورغم ذلك ولكثير من الأسباب فأن الانتخابات الحرة والنزيهة لها قواعد واشتراطات لا يمكن التخلبي عنها أو

إهمالها ولاحتى تحويرها، وهي في مجملها ترتكر على وجود نظام سياسي مستقر، لا تتعرض فيه القيم الديمقراطية في أغلب ۷. ق الاحتمالات لخيـارات شخصية أو حزبيةً خاصة. وأن أهم تلك القيم والمصالح هي حمق المنافسة الشريفة التي تضمن العدالة وتكافؤ الفرص بين الحميع، و بذليك يتحقق الهدف الـذي صممت من أجله الانتخابات. ولا يمكن اعتبارها تزيهة وحرة دون أن يوضع في الاعتبار تشريع يعالج مشاركة الأحراب فيها، وقبل هذا يحدد وضعها القانوني، وكيف يتسنى ضمان حقوق الجميع في المنافسة ومن ثم في إدارة السلطة. أدعت المفوضية المشرفة على إدارة انتخابات

مجالس المحافظات القادمة على أن هناك أكثر من 269 حزبا وقائمة قدمت ولحد منتصف الشهر السابع من هذا العام، طلباتها للمشاركة وبلغ عدد جيل الأحراب قييد التأس طلبات وعدد طلبات تسجيل الأحرزاب المرفوضة بقرار جلس المفوضين 151 طلباً، وبلغ عدد طلبات تسجيل الأحراب التي تقدمت بسحب طلبها 18 باً، بَينما بلغ عندد الأحراب التبي حلت نف 3 أحزاب. وعند بداية الشهر الحالي 8/ 2023 تم تسجيل 30 تحالفا سياسيا 20 منها جديدة ويزداد العدد قبل نهاية موعد الإغلاق. وأضيف ماً يقارب المليوني ناخب من ألمو اليد الجدد. وهنا يطرح السؤال الأكثر حيرة ودهشة، عن طبيعية براميح تليك الأحيرات وأهدافها وكبيف ى للجمهور معرفة تلبك البرامج منع هذه الوفيرة الغرائبيية والمقصودة لتشتييت وإضاعة الأصبو ات.

يـــر يمثـل تشريـع قانـون تسجيـل وتنظيـم العمـل يسمن مريع مسرى مسيري المعلي في إنجاح العملية الانتخابية ووضعها في مسارها الصحيح، ومن دون هذا التشريع فأن أي عملية انتخابية تعد مبعثا للشك والريبة في أعبراف الديمقراطية. وفي النهايية تكون محاولة بفُضل فيها خيار تحوير العملية برمتها لصالت أحزاب ذات أغراض خاصة، تسعى لإبعاد ما يفرض عليها لتكون ضمن تنافس حقيقي ديمقراطي. فقانون عمل الأحزاب يتطلب الكشفَّ عن مصادر التمويل وكذلك الصرف. وهو يعنى أيضا كشف حساب عن أليات عمل الأحزاب

ومقىدار قربها أو بعدهما عن الديمقراطيية في لوسط الحربى وخارجه، وكذلك طبيعة التشكيل والهياكل الحزبية وعدد الأعضاء المسجلين فعلياً، وطريقة إجراء الانتخابات الداخلية ومددها، أليات صعود القيادات وطبيعة النظام الداخلم وتوصيف للديمقراطية، ورغبة الحرب وإقراره بالسليم الإجتماعيي والسناسي،وعبدم امتلاكيه لفصيل مسلح وابتعاده قطعا وضمن أدبياته المعلنية عين أسالييت الصيراع المسليح، وقبوليه بالتبداول السلمي للسلطة.وهيذا التشريع الذي يوصف به الحرب وضعه التنظيمي والفكرى هو المحك والمدخل والقانون الذي يسمح للحزب المعنى بالمشاركة في العملية الانتخابية من عدمه. لحبد الأن فسأن الكثير من الأحيزاب المتنفذة في الحكومة العراقية حرصت قدر الإمكان على النأي بعيداً عن الخوض، في تشريع وإقرار قانونً تنظيم العمل الحزبي، وعدته إشكالا متنازعا عليبه لأيمكن ربطنه بالعملينة الانتخابية الحالية وماسبقها، بالرغم من كونه مؤشرا يؤسس لبناء حقيقى للدولـة الديمقراطية. ودائما ما اعتبرته ووفق رؤاها السياسية، ترفّا غير مستساغ وليس من المستحسن النظر فيه أو تشريعه، وحاله حال الديمقراطيـة ذاتها التـي تنظر لها تلـك الأحزاب، علـى إنها وسيلة للوصبول إلى الحكم وليس غاية لبناء دولة المواطنية.وفي مسعاها هذا تبتعد كليًا عن إجراءات انتخابية واقعية وديمقراطية. فمع عدم و حو د هذا القانو ن لن يكو ن هناك أي نو ع من الصلة بين ما يجري من عملية انتخابات في العراق و السلوك الديمقراطي الصحييح والشفاف ۔ شکل ناحز عندها تترافق العملسة الانتخابد بعمليات تزويس وتزييف، مع خلوها من عدالة . وتحافء للفرص. وتبعا لذلك فليس من المجدي إجراء الانتخابات مع وجود مثل هذا الخلل الفاضبح في المنهجية و الأليات. و دائما ما سيكون هنساك غبن وإجحاف بحسق المواطن قبل الأحزاب فى النهاية بمكن القول إن الدولة الساعية لتشكيل أُطَّر مؤسساتها القَانُونية والدستورية وبماً يبعدها عن طبيعة الحكم الشمولي، يجب أن تضع في المقدمة ما يضمن شفافية الفعل ودستوريته

وسن قانون عمل الأحرزاب واحدا من أعمدة بناء

الدولة الديمقر اطية.



بمحركاتها السياسية والنفسية أن تنطلؤ أن حتى الأديان نفسها -ومنها الإسلام- قد وتجحد مناخبا مؤاتيبا نسبيبا دونمنا بيئية حددت أن ثمية خصائص (حقوق وواجبات وسميات) تتماييز بين النسباء والرجيال ، والرجال فافية شعبوية محافظة معادية لفكرة لأسباب اجتماعية تنظيمية لابيولوجية المساواة بين الجنسين. وبتعبير أدق، إن الحاضنة الأساسية لهذا غيبية، إذا ما اتفقنا مع القاعدة الدينية التي تؤكد كمال الخليق عند الجنسين بالتساوي النوع من حمالات التضليبل الفكري هي وجبود عقدة ثقافية نكورية ضد المرأة، دون تفريق (لقد خلقْنا الإنسانَ بأحسَنِ تقويم-سورة التين 4). سواء لـدى مروجى الحملـة أو لدى بعض وفي الوقت نفسه، تمتزج نزعة معاداة وفي الوقت نفسه، تمتزج نزعة معاداة Knowl- اللعلمية هـذه بـ وهم المرفة "-Knowl idge Illusion وهم الفهم" -sion of Understanding لـدى هـذه فئات الجمهور المستجيب لها (بضمنهم نساء). فمناهضة مفهوم الجندر بهذه الصبغة التلفيقية الإيهامية المتحاملية سسيت استعقب الإيهامية التخاطية الداعية إلى خطر مسيررات "أخلاقية." متهافقة، يعنى – ضمناء انتهاها أكورية تسلطيا مضاداً لأي مقاطيم نظرية أو حركات تحررية تسعى لإعادة موضعة المرأة في مكان منصف ضمن اليومية.

لة دون إنكار وجود فروقات

تتعلق بسعيه "التاريخيّ" لتوطيد مكانته القيادية في الأسيرة والمجتمع، من خلال

تأمين ممتلكاته وتوريثها الأمن الى ذريته،

فأنَّ المرأة (بوصفها جسيداً أو شيئاً) كان

لابدلها أن تصبح جزءاً من هذه الملكية أي جزءاً ملحقاً بذات الرجل و "وعاءً"

فارس كمال نظمى

الأوساط المتأسلمة، إذ يجاهرون دون تتريد بمعرفة "مطلقة" في موضوعات لا يفقهون منها إلا قشورها المطللة، ممارسين لتفكير أساطيري بشأن الطبيعة البشرية، وموهمّين أنفسهم والأخرين بأنهم يفهمون بيولوجية وفيزيولوجية بين الجنسين. وهي (أي مناهضة مفهوم الجندر) تعبّر بعمية." فجوى التعالية الالفية واللغارف الوضعية معاً. وكل ذلك يقودهم إلى اعتناق "وهم التفوق" Illusory Superiority لذلك عن تحدد ثقافة التمسر والتفاوت واللامساو اة لصالح جنس على حساب لجنس الأخر لدى هـذه الفئات، بما يسمح المعرفي والأخلاقي على الأخرين، بكونهم "حرّاس" الحقيقة والفضيلة، بأسلوب لها بإطلاق وتبنّي هذه الأفكار التضليلية ما دام هناك غطاء ثقافي ييسر انتشارها تنمَّري وتحريضَى وعدائيَ حد التأثيم. والشيطنة والتكفير، على قاعدة التأسلم ويشرعن لها وجودها. لسياسي العتيدة: «نحبن وكلاءُ السماء على الأرض، نمتلك المعرفة والفهم للغايات ولا ضير من التذكير -من أنثروبولوجي- أن المجتمع الذكوري يبرى أن "شرف" المرأة يكمن في جسدها لإلهية، و نمتلك الحق بفر ضها قسر أعلى منْ لا يقرَّ بِها، لأننا نمتلكُ التخويل الأخلاقي بالأساس، وليس في عقلها أو شخصيتها، أي يعمل على تشييئها (من التشيؤ) ونرع إنسانيتها، ولذلك لا معنى لمساواتها بذلك،. وكما هي نزعة معاداة العلمية، فإنَّ هـذه الأوهام العقلية توفر لهـم أيضاً مادِةً نفسية لخداع الذات يستقوون بها على عُقَد الحقوقية بالرجل. وإذا كان الرجل هـو الـذي سنَ هـذا المعيار أو القيمة لأسباب

نزعة ذكورية

ا تقدم من تحليل سياسي ونه لدو افع جملية مناهضية مصطليح الجندر لا تكتمل أركانه دون وضعه ضمن الإطار الثقافى المحبط بالحبدث، لنشبكل مثلثنا تفسيريًّا متداَّحْـلاً. فما كان لهذه الحملـة لطالما وظفت المبرراتُ "الأخلاقية" لتحقق شرعنة أيديولوجية ناجعة لممارسات الاستبداد والتسلط

6 آراء وأفكار

والتنكيل بالخصوم الفكريين والسياسيين. وفي الأنظمة السياس الموصوفة بالفساد البنيوي المُمأسس بآليات "ديمقر اطية" هشة -كالعراق- يُعاد استثمار هذه المبررات بأساليب متنوعة ومتجددة ومبتكرة، غايتها واحدة هي شيطنة لخصوم الحقيقيين والمتخيَّلين، ثم قمعهم وإبعادهم عن ساحة التنافس السياسي .



قد انطلقت حملية مكثفية منبذ بض أسابيم افتعلتها قرى سياسية عراقية سلطوية تلوذ بخطاب ديني ميكافلي لإعادة تفسير مفهوم "الجنيز" Gender النوع الاجتماعي) بأسلوب تأثيمي يدعو حظيرة. وقد بدتَّ هذه الحملية بأنَّها ذات أبعاد أخلاقية تتعلق بـ"حماية" الفضيلة و"الحرص" على المنظومية القيمية للمجتمع، وإنها تمثل صراعاً "فكرياً" بين



يتداخل فيها السياسي بالنفسي بالثقافي. تعبئة سباسبة Po